



تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ برئاسة القاضي السيد
مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي وجعفر ناصر
حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بدران ومحمد صائب التكريتي، وهجود صلاح
الشمسي وميخائيل شمشون ابن كوركيس وحسين أبو أئمن المأونين بالقضاء باسم
الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

طلب التصحيح - الممول - / حمد عداة حلم - رئيس المجلس البلدي قضاء بيجي
إضافة توظيفته وكلمة المحامي طارق المصري -
المطوب التصحيح ضد - الممول عليه - / رئيس مجلس محافظة صلاح الدين
إضافة توظيفته وكلمة المحامي شوكيت سلمي السعدي.

الوقائع

ادعى المدعي (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري أنه
بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣ أصدر مجلس محافظة صلاح الدين قراراً بعد (٥٩٧) بقر
بإقالة موافقه من منصبه (رئيس مجلس البلدي قضاء بيجي) خلافاً لأحكام القانون رقم
(٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وأنه قد تقدم لدى المدعي عليه/إضافة توظيفته بتاريخ
٢٠١١/١/٢٥ إلا أنه لم يبت به رغم مرور السدة التلقائية ، أقم المدعي دعواه بتاريخ
٢٠١١/٥/٢٣ طلباً بالحكم بإلغاء قرار رئيس مجلس محافظة صلاح الدين القاضي
بإقالة موافقه مع الحكم بإعادته إلى منصبه ، ونتيجة المرافعة المستوربة العليا
أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢ وبعد استشارة
(١٨٩/١/٢٠١١) حكماً بقرى يرد دعوى المدعي تسلياً بإلغائها خارج السدة
القانونية المتصوص عليها في الفقرة (٢) من البند (ثانياً) من السدة (٧) من
قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ، طعن وكيل المميز
(المدعي) - رئيس المجلس البلدي لقضاء بيجي / إضافة توظيفته بالحكم بواسطة
وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المرغزة
٢٠١١/١/٦ طلباً بفضه للأسباب الواردة فيها أصدرت المحكمة الاتحادية العليا



بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ وبعد استشارة ١٩١/٨٧/التعاقبية/تسييز/٢٠١١) حصاً بقضسي
بتصديق قرار محكمة القضاء الاتاري . قدم طلب التصحيح (المميز) طلباً لتصحيح
القرار التسييزي بعرضته المؤرخة ٢٠١١/١١/٢١ لتأنيب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان قرارات المحكمة بقية
ومتزمة لتسلطات ثلاثة ولا تقبل أي طريق من طرق الطعن استثناءً لأحكام المادة (٥/الثانياً)
من قانونها المرقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق ، لذا
قرر رد طلب تصحيح القرار التسييزي المرقم ١٩١/٨٧/التعاقبية/٢٠١١) الصادر بتاريخ
٢٠١١/١٠/١٨ شكلاً وقيد التأمينات إيراداً للخرينة استثناءً للفترة الثانية من المادة
(٢٢٣) من قانون المرافعات المدنية المرقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وصدر القرار
بالتفاسق في ٢٠١٢/١/٣١.

منعت المصرد

رئيس المحكمة الاتحادية العليا